ما بعد الصدمة

باسل طلوزي

بين ضعف الرواية الرسمية وذهول الشارع الأردني حيال ما حملته الأيام الماضية من أنباء، يمكن الجزم أن الحدث جلل، وأكبر مما يستوعبه شعبٌ لم يألف مثل هذه الخطوب طوال عمر الدولة الأردنية.. هذا الشعور هو السائد في الشارع الذي يهيمن عليه الوجوم؛ فالمرة الأولى تصل خيوط القضية إلى أمير في الأسرة المالكة التي عرف عنها التماسك، والخضوع لولي الأمر ومؤازرته، وعدم الخروج على سياساته، مهما بدت أحيانًا غير مقنعة، وتدور نقاشاتها الداخلية في إطار حصين من السرية والكتمان، غير أن التهم المتبادلة على الملأ بين الأمير حمزة والأجهزة التنفيذية، العسكرية منها والمدنية، التي تمثل الملك في نهاية المطاف، خرجت إلى العلن هذه المرّة، سواء في اتهاماتٍ رسمية أعلنتها الحكومة، أو في ردّ الأمير عليها تسجيلات مصورة وصوتية. هكذا تبدو الصورة التي لم تتضح معالمها بعد، والتي يبدو أنها مفتوحةٌ على مزيد من الاحتمالات، سيما بعد اكتمال التحقيقات التي تتحدّث عنها الجهات الرسمية، بينما ينتظر آخرون مزيدًا من التوضيحات من الرواية المقابلة التي لم يُسمع منها سوى ما أدلى به الأمير حمزة على عجالة. غير أن ما يلفت الانتباه في الروايتين المتضادتين أنهما خلتا من مصطلح «الانقلاب»، وهو ما طمأن الشاع الأردني بعض الشيء؛ لأن هذا المصطلح كريه في حساباته، ويرفضه جملة وتفصيلاً، فلا الحكومة أوردته في اتهاماتها، ولا الأمير ذكره في ردّه على الرواية الرسمية، وهو ما يمنح هذه الرواية بعض المصداقية.

والحال أن الاتهامات التي وردت في البيان الحكومي الذي أعلنها وزير الخارجية، أيمن الصفدي، ضد «المتآمرين»، لم تتعدّ «زعزعة الاستقرار». ومعروفٌ أن هذا المصطلح سائل وفضفاض، وكثيرًا ما يستخدم، هو وما يرادفه من مصطلحات على غرار «تعكير صفو العلاقات»، و«تهديد السلم المجتمعي»، وما إلى ذلك ضد المعارضات والحراكات المحلية، وقد حوكم كثيرون تحت مثل هذه البنود. ولو سحبت هذه الاتهامات على المتهمين في هذه القضية، لما اعتبر أصحابها أزيد من معارضي سياسات، وليس في هذا ما يدينهم، لأن حق التعبير مكفولٌ في الدستور، بينما سقطت الرواية الرسمية في مطبٍّ آخر عندما أوردت عبارة «ما يسمّى بمعارضي الخارج». وقد حاول رئيس مجلس الأعيان، فيصل الفايز، رتق هذا الخلل، عندما اعترف بالخطأ الحكومي، وقال إنه ليس هناك معارضون في الخارج، بل كل المعارضة في الداخل، واستطاع النظام أن يحتويها من أطياف قومية وبعثية وسواهما، ولم يوضح كيف جرى هذا «الاحتواء». بالتأكيد لم يكن احتواء سياسيًا، بدليل التهميش الحكومي للأحزاب كلها، حتى من يحمل منها الأفكار التي تحدث عنها الفايز. وكل ما فعلته الحكومة أنها قدّمت الجزرة أحيانًا لبعض رموز هذه الأيديولوجيات، ومنحتهم مناصب وزارية لقاء تخليهم عن أيديولوجياتهم وأحزابهم، فضلًا عن «معارضاتهم» تحصيل حاصل، بعد أن قبلوا الانخراط في النهج الرسمي.

ما حدث أمر جلل، إذا نظرنا إليه من شقوق الفزع والخوف، غير أنه يحمل رسائل إلى طرفي المعادلة: الحاكم والمحكوم، أولها أن الإصلاح بات مطلبًا ضروريًا وسط هذه الأزمات التي تعصف بالأردن، وبأن دائرة المطالبين به لم تعد تقتصر على فئاتٍ شعبيةٍ عريضة، بل يتبنّاها أعضاء في الأسرة الحاكمة أيضًا. ويحسُن بولاة الأمر أخذ هذه المطالب على نحو جدّي، وأن يدعوا جانبًا لغة التخوين والتشكيك بكل من يعارضهم في رأي أو سياسة ما، لأن هدف الخروج من هذه الأزمات يتقاسمه الطرفان، ولا يحول دون تحقيقه غير المصارحة والمكاشفة وعلاج أمراض الفساد والترهّل الإداري معالجة حاسمة ودقيقة، والعدالة في توزيع الفرص، والمشاركة الحقيقية في صنع القرار.

هل أتاكم ماذا يصنع الفراغ؟

محمد أبو رمان

مرّت الأيام الماضية ثقيلةً جداً على قلوب الغالبية العظمى من الأردنيين وعقولهم، وشكّلت «أزمة الأمير حمزة» المساحة الكاملة لاهتمامات الناس، حتى على مواقع التواصل الاجتماعي التي شهدت هي الأخرى «حرب اللايفات» والهاشتاغات بين مؤيد للرواية الرسمية ومتعاطف مع الأمير حمزة. أتفهّم القلق الرسمي، لكن ما لا أستطيع أن أفهمه هذه الهشاشة الشديدة والارتباك والتوتر في إدارة الأزمات، والاهتزاز عند كل حركة وسكنة، والتهويل في أغلب الأزمات حتى تصبح كبيرة الحجم، كما حدث مع محاولات إحياء ذكرى «24 آذار»، مروراً بفاجعة مستشفى السلط، وغيرها من أزماتٍ سابقة، كان يمكن التعامل معها قبل أن تتدحرج وتتفاقم.

لم يتعلّم المسؤولون الأردنيون الدرس في أهمية وجود رجال دولةٍ في الحكومة والمؤسسات، لديهم القدرة الفاعلة على القراءة السياسية والحكمة في التعامل مع الأحداث، وناصية الخطاب في التعامل مع الشارع، فشعر الجميع أنّ قلّةً من المسؤولين الكبار على قدر المسؤولية والتحدّيات، واضطرت الدولة للاستعانة بوزير الخارجية، بينما غابت الحكومة تماماً عن أزمةٍ قالت الرواية الرسمية نفسها إنّها محاولة لإحداث الفتنة في أوساط المجتمع. أمّا أغلب رجال الدولة الذين استعانت بهم الحكومة فقد فشلوا في بناء رواية مُحكمة، وظهر بعضهم وكأنّه خارج العصر والتاريخ، بخطابه وعدم قدرته على الحوار مع الشارع، بينما لم تظهر نخب سياسية جديدة لديها الكاريزما والتأثير على الشارع.

كان الغياب الإعلامي وحده سبباً رئيسياً في الإدارة الضعيفة للأزمة، وإذا كان بعضهم يحمّل الإعلام الوطني المسؤولية فهو مخطئ تماماً، وظالم في حكمه، لأنّ الإعلام خضع لقوانين وأنظمةٍ وتعليماتٍ منعته من أي دور في الأصل حتى مع رواية الدولة، فضلاً عن إتاحة المساحة لحرية التعبير لاستقطاب الرأي العام الأردني في الداخل والخارج. ويكفي أنّ الدولة بدأت بتسريب روايتها عبر صحيفة واشنطن بوست التي انقلبت عليها بعد ذلك في مقالة المحلل السياسي ديفيد أغناسيوس!

في وقت كان الإعلام المحلي حائراً صامتاً، وصل مشاهدو بعض إعلاميي المعارضة في الخارج إلى 60 ألف مشاهد (وقت البث نفسه)، ما يعكس الحجم الهائل الذي خلّفه التعامل الرسمي مع الإعلام الوطني. وفي ظروفٍ مثل الأزمة الجديدة، قد تكون ربع الساعة الأولى هي الأهم في المباراة، وفي تشكيل الانطباعات وبناء الرواية والتصورات. لا تسأل بعد ذلك عن غياب مجلس النواب والشخصيات السياسية والقوى الوطنية، فالغالبية كانت في الظلام، ومغيّبة عن المعلومات التفصيلية، بينما المحللون الذين خرجوا في اللحظات الأولى للدفاع عن رواية الحكومة، من دون أن يعرفوا تفاصيلها أصلاً، فكان حالهم كساعٍ إلى الهيجا من غير سلاح! إذا كان المفروض أن نتعلّم ونفهم من كل أزمة الدروس المستفادة، ونخرج منها بحكمة وفائدة، فإنّ الأزمة الحالية، كما أزمات سابقة، تؤكّد أن هنالك حالة فراغ سياسي، ولّد حالة من الهشاشة في صورة الدولة ومواقفها بالتزاوج مع أزمةٍ كبيرة في قنوات الاتصال والتواصل، ما نتجت عنه حالة من التوتر والاهتزاز والارتباك والتوتر والتهويل مع كل قصةٍ كبيرة وصغيرة.

للمرة الألف، قوة الدولة لا تكمن في العصا الغليظة، ولا في العنف، ولا في القمع وتحجيم الحريات في مواجهة المعارضة، بل تأتي، على النقيض من ذلك، من قوة مؤسسات الدولة وقدرتها على دمج المعارضة والأحزاب في اللعبة السياسية، وتوفير سياج حمايةٍ من داخل قواعد اللعبة السياسية نفسها، وتصعيد رجال دولةٍ يمسكون بقيم الرجولة والدولة بمعنى الكلمة، ويقدّمون رأيهم بجرأة، يأتون من أطياف المعادلة السياسية، ويحصّنون الدولة من الخفّة السياسية والسذاجة في قراءة الأحداث.

قبل أشهر قليلة، وجّه الملك الحكومة إلى إعادة النظر في التشريعات الناظمة للحياة السياسية. وبعث برسالة إلى مدير المخابرات العامة لترسيم دور المؤسسة في المجال الأمني الاحترافي، وكان قبل ذلك قد قدّم للشعب الأردني أوراقاً نقاشية مهمة، تحمل رؤيةً عميقةً لمستقبل البلاد. دعونا نمضي في هذا المسار الآمن، ونُحدث انطلاقة جديدة مع المئوية الثانية، ونستخلص العبر والحكمة من الأزمات، ذلك أن حالة القلق التي حدثت تعكس محبة للأردن والاستقرار، وحرصاً شعبياً جارفاً على حماية ما تم إنجازه في دولةٍ وقفت في وجه العواصف، وصمدت وأثبتت للعالم أنّها صلبة من صلابة الصخور التي نحتها الأجداد، ليصنعوا وطناً أستوعب الجميع، واستقبل الضيوف، وقدّم رسالة عروبية وإسلامية، عنوانها الاعتدال والتسامح والاستيعاب.

صراع العروش أم أزمة حكم في الأردن؟

لميس أندوني

كشفت الأحداث الدرامية التي شهدها الأردن، الأسبوع الماضي، عن عمق أزمة الثقة في الحكم، وطريقة إدارته واتساعها، وعن عمق غضب الشعب الذي لم يصدق أيّاً من الروايات الرسمية بشأن حقيقة الخلاف بين الملك عبد الله الثاني وأخيه غير الشقيق الأمير حمزة، إلى درجة بروز تعاطف، أو حتى تأييد واسع لولي العهد السابق، في اصطفافٍ غير مسبوق في تاريخ الأردن.

حالة الاستقطاب التي انتشرت على وسائل التواصل الاجتماعي مثيرة للقلق، إذ لها تداعياتها على المجتمع الأردني، وتحجب المطالب الشعبية المحقّة في الإصلاح، وتغيير النهج السياسي الذي يفتقر للشفافية والمساءلة، وضمان التمثيل الحقيقي وإطلاق الحريات وحقوق المواطنة، إضافة إلى تساؤلاتٍ بشأن اتفاقية الدفاع المشترك بين الأردن والولايات المتحدة، وهي تحديث لاتفاقية سابقة، وانتقاصها من السيادة الأردنية.

ضَعُف الشعب الأردني بخبرٍ تم تسريبه إلى صحيفة «واشنطن بوست» الأميركية، يفيد باحتجاز الأمير حمزة، ومدير مكتبه، ورجالات عشائر، «بتهمة التحضير لانقلاب». وتبع الخبر نشر بيان رسمي عن اعتقال رئيس الديوان الملكي السابق، باسم عوض الله، والشريف حسن بن زيد، ولكليهما علاقات قوية مع ولي العهد السعودي، محمد بن سلمان. اللافت أنّه، منذ اللحظة الأولى، لم يصدّق معظم الأردنيين أنّ الأمير الذي يحظى بشعبية واسعة يتآمر على شقيقه أو على الأردن. وجاءت مقاطع الفيديو التي سرّبها مقرّبون منه لتشعل موجة تأييد وتعاطف، فقد تحدّث كأنّه مواطن عادي، يدافع عن نفسه، متبنياً جزءاً مهماً من المطالب الشعبية. وقد زادت الرواية الحكومية التي أعلنها وزير الخارجية، أيمن الصفدي، وربطت الأمير حمزة بمحاولة زعزعة الأمن بالتنسيق مع قوى خارجية، وربطته أيضاً مع عوض الله الذي يعتبر شخصية أردنية إشكالية، زادت الأمور غموضاً، والنفوس غضباً ونفوراً مما يحدث مع الأمير.

شحّ المعلومات وسوء إدارة الأزمة التي تعكس مدى غضب الملك عبد الله، وصدمته من محتوى معلومات أمنية، زرعت الشكّ لديه، أدّيا إلى تخبط وتحشيد موالين لتأييده، فجاء نفاقهم وتسابقهم في ذمّ الأمير بنتيجة عكسية تماماً، صبّت في إذكاء نار فقدان الثقة في النظام، بدلاً من اللجوء إلى تهدئة الوضع، لمنع إحداث شرخ عمودي في الشارع الأردني فلا يساعد شحّ المعلومات في تقديم رواية لما يحدث، غير أنّ من المعلومات المعروفة بين الأردنيين أنّ علاقة الملك بشقيقه الأمير حمزة افتقرت إلى الثقة، منذ عزله عام 2004 من ولاية العهد، وعيّن لاحقاً نجله الأمير الحسين في المنصب، إذ أزاح الملك من هذا الموقع حمزة الذي كان مقرّباً جداً من والده الراحل الملك حسين، بالإضافة إلى أنّ الأمير الأخ غير الشقيق كانت له زياراته المتكررة إلى عشائر في مناطق عدة من الأردن، واستماعه إلى مطالبهم وشكاواهم، المحقة وغير المحقة، وكذا تغريداته التي انتقد بها طريقة إدارة الحكم، الأمر الذي لم يعتد عليه الشعب الأردني ويعدّه خروجاً عن تقاليد القصر. وكان رجالات الدولة يتداولون في مجالسهم الخاصة أنّ هناك صراعاً مستعراً بين الملكتين نور، زوجة الملك الراحل الحسين، والملكة رانيا زوجة الملك عبد الله، على وراثة العرش كلٍّ منهما لابنها، وكان الحديث يتم عن الأمر وكأنّه «معركة نسوان»، وكأنّ الصراع على السلطة يكون تافهاً فقط حين يتعلق بخلاف بين امرأتين.

تعامل الأمير حمزة بذكاء لافت مع «محنته»؛ فقد كسب الناس بتسريباته الصوتية والمرئية حول ما حدث معه، وقد ضرب وتراً حساساً لدى الناس، برفضه الأمر الذي أبلغه إيّاه رئيس هيئة الأركان، اللواء يوسف الحنيطي، أن يوقّع تحركاته، فكان أن ردّ عليه من جملة ما قاله: «أنا أردني حر» معبراً، من دون أن يعرف، عن صرخة مكبوتة لدى معظم الأردنيين.

لكنّ ذلك كله لا يعني أنّه ليست ثمة قصة ما، أو على الأقل شكوك غذّتها الأجهزة الأمنية، أخرجت الملك عن طوره. ولم تنفع الرواية الحكومية التي تلاها وزير الخارجية، أيمن الصفدي، ولا حتى رسالة الملك إلى الأردنيين تالياً، وإن طمأن الناس أنّ الأمير حمزة في القصر وتحت رعايته، في إقناع كثيرين، إن لم تكن الأغلبية، من الأردنيين، بأنّ الأمير حمزة متورّط مع قوى أجنبية في زراعة الفتنة، كما وصفها الملك في بيانه المكتوب. وقد يكون بعضٌ من غضب الملك مفهوماً إلى درجة ما، إذ ربما وجد في تحرّك الأمير حمزة ونقده العلني تحدياً لسلطانه، أو محاولة لفرض نفسه بديلاً، في مرحلة يجد فيها الملك الخطر آتياً من جهات مختلفة، كما حكام في دول خليجية، يضغطون على الأردن لقبول شروط صفقة القرن، بما فيها ما يهدّد أمن الأردن والعرش معاً، ورئيس الوزراء الإسرائيلي، بنيامين نتنياهو، الذي قطع الملك اتصالاته به، ويتعامل حصرياً مع وزير الدفاع الإسرائيلي، بيني غانتس. وليست مخاوف الملك متخيلة، لكنّ أكثر من سؤال يطرأ هنا: ما هو شأن شقيقه حمزة وخلافه معه في ذلك؟ وما شأن حمزة بمخاوفه من مواقف الإمارات والسعودية اللتين سارعتا بإعلان تأييدهما للملك؟ وما هو الرابط بين الأمير حمزة والموقوفين بباسم عوض الله؟ وهل جرى تحقق، أو تحقيق، في الادعاءات التي وصلت إلى مسامع الملك؟

رحب كثيرون بتوقيف عوض الله، لدوره في عملية الخصخصة التي طاولت مقدّرات استراتيجية في الأردن، وهذه العملية خيار، في الأردن، سابق على تولي الرجل مواقعه (مستشار اقتصادي في رئاسة الحكومة، ومدير الدائرة الاقتصادية في الديوان الملكي، ووزير التخطيط، ووزير المالية) لكن لا يبدو لاعتقاله رابط بتلك القضية، ومن المستبعد فتح أي تحقيق في المسألة معه، فالخصخصة في الأردن بدأت في عام 1992، وفقاً لاتفاقيات مع صندوق النقد الدولي في عام 1989، وفتح تحقيق في هذا الشأن سيطاول شخصيات نافذة، ورؤساء وزراء، ووزراء، وكلّ من كانت له علاقة بالملف منذ ذلك العام، وهذا لن يحصل.

في غياب الأجوبة، تبقى أسئلة عن مصير الأمير حمزة الذي لن يكون في خطر، لكن ما مستقبله؟ الاحتواء في موقع إلى جانب الملك (إذ يستطيع الاستفادة من علاقاته لتنفيس وضع متأزم مع العشائر) أو إبعاده؟ ومن هي الجهة المستفيدة من استمرار الاستقطاب؟ والسؤال الأهم: أين الشعب الأردني ومستقبله ومطالبه المحقة في فصول صراع العروش؟ لا شك أنّ احتواء الخلاف بين الشقيقين يصبّ في المصلحة الوطنية، فالتصدّع في العائلة المالكة يهدّد بشرخ المجتمع الأردني، ولذا تجنبت بعض الأحزاب والحراكات الشعبية المعارضة الدخول في خلاف العائلة المالكة، ودعت إلى التركيز على الإصلاحات وإطلاق الحريات.

ومع تفهّم مخاوف الملك من التدخلات الإقليمية، يبقى من غير المفهوم استمرار الأردن في تعميق التطبيع الاقتصادي مع إسرائيل وتوسيعه، في مشاريع تهدّد سيادة الأردن على ثرواته، وتحقق مسعى إسرائيل في جعل الأردن جسر التطبيع الاقتصادي إلى دول المنطقة. ولماذا يعتقد الملك أنّ تحديث «اتفاقية التعاون الدفاعي» مع الولايات المتحدة بشروطٍ تنتقص من السيادة الأردنية، توفر حماية للأردن والعرش؟

... نعم هناك صراع عروش، وأيضاً هناك أزمة حكم وتغييب للشعب، وتقاطع الوضعين لا يشي بالخير، إلّا إذا خرج الملك عبد الله الثاني، وأعلن خطة إصلاح حقيقية، مبنية على الحوار الوطني، فالحماية للدولة الأردنية تأتي من الداخل أولاً.

(كاتبة من الأردن)

> هناك صراع عروش، وأيضاً هناك أزمة حكم وتغييب للشعب، وتقاطع الوضعين لا يشي بالخير

كاريكاتير فهد

مكاسرة الإرادات الدولية في سورية

حسين عبد العزيز

يشير المفهوم الأرسطي «الوجود بالقوة والوجود بالفعل» إلى أن المادة في الوجود تكون في حالة هيولى. لامتعينةً (لا شكل لها) تسمّى القوة، ثم تحدّث متغيراتٍ فيها تمنحها شكلا ما، فتنتقل عندها إلى حالة الفعل. شكل المفهوم الأرسطي هذا نقلةً فكرية مهمةً في تفسير نشوء الطبيعة وصيرورتها، ثم انتقل هذا التفسير إلى الظواهر الاجتماعية، خصوصا في الحالات التي تحدّث فيها انقطاعاتٌ كبرى بين مرحلة وأخرى (مثال الثورات)، حيث يكون المجتمع في حالةٍ لا متعينة (القوة)، ثم ينتقل إلى حالة متعينة (الفعل)، غير أن تعقد الظاهرة الاجتماعية، وافتقادها حالة الاضطراد التي تتمتع بها الطبيعة، حالا دون تحوّل المفهوم الأرسطي أعلاه إلى قانون ناظم، أو على الأقل، جعل مسار الظاهرة من القوة إلى الفعل في الحالة الاجتماعية يختلف عن مسارها في حالة الطبيعة. ينطبق ذلك على الوضع السوري، حين شهد عام 2011 انفجارا اجتماعيا . سياسيا، بدأ معه مسار انتقال الوضع السوري من حالة القوة إلى حالة الفعل، ونشأت لحظةٌ في الكينونة السورية تفيد بأن حالة القطيعة مع المرحلة السابقة قد دنت، وأن حالة الفعل تقترب من التحقق. غير أن أحداث السنوات السبع الأولى كشفت حدوث عطالةٍ في مسار الانتقال إلى حالة الفعل (لأسباب لا مكان لتعدادها وشرحها هنا)، الأمر الذي أعاد الوضع السوري إلى حالة القوة، الحالة اللامتعينة التي يفقد فيها الفاعلون المحليون والإقليميون والدوليون القدرة على الفعل، أو بالأصح القدرة على إحداث حالة متعيّنة ثابتة يصعب تغييرها.

هكذا، دخل الوضع السوري، منذ نهاية عام 2018، في حالة ستاتيكو استراتيجي، ودخلت الأطراف في حالة عجز. والمقصود بذلك أن حالة الجمود والسكون ليست مؤقتةً نابعة من توافق إقليمي دولي، بقدر ما هي حالةٌ فرضت فرضا بسبب كثرة الفاعلين، وعدم قدرة أي واحد منهم على فرض أجندته، فتحولت الساحة السورية إلى مكاسرةٍ للإرادات، وفق منطق الصبر الاستراتيجي الذي يجعل كل طرف يحتفظ بما حققه على الأرض، ريثما تحدّث متغيراتٌ من شأنها أن تنهي حالة الجمود لصالح هذا الطرف أو ذاك.

جاءت المواقف الدولية في الذكرى العاشرة للثورة، لتؤكد أن الملف السوري لا يزال يحظى بالأولوية لدى المجتمع الدولي، لجهة ضرورة إنهاء حالة الاستبداد وتحقيق الانتقال نحو الديمقراطية، مع التأكيد المستمر على معاقبة أركان النظام السوري على الجرائم ضد الإنسانية التي ارتكبوها بحق الشعب السوري. ولكن هذه المواقف أظهرت، في المقابل، حالة العجز الاستراتيجي المشار إليها أعلاه، فقد اكتفت بالتوصيف والتوصيف المضاد: موسكو تعلن على لسان وزير خارجيتها، سيرغي لافروف، أن الخطط الأميركية ستؤدي إلى تقسيم سورية، وأن العقوبات الاقتصادية تؤذي الشعب السوري، ترد واشنطن على لسان وزير خارجيتها، أنتوني بلينكن، بأن الفساد المنهجي وسوء الإدارة الاقتصادية على أيدي النظام السوري أدّيا إلى تفاقم الأزمة الإنسانية. وعلى الخطى نفسها، يسير الاتحاد الأوروبي الذي أعلن على لسان المفوض الأعلى لشؤون الخارجية والأمن، جوزيف بوريل، أن النظام هو المسؤول الأول عن الأزمة الإنسانية، وليس العقوبات. ويحاول الروس شرعنة «الانتخابات الرئاسية» المقبلة لدى النظام، أو على الأقل فصلها عن مسار جنيف، فيما ترفض المنظومة الغربية الانتخابات، وتعتبرها غير شرعية.

تغيب عن هذه المواقف والمواقف المضادة أية رؤية للحل السياسي في سورية، وتحل محلّها مقاربة الخطوة. خطوة التي تعتمد من الجانب الأميركي على الأثقال السياسية والاقتصادية بعيدة المدى، وتعتمد من الجانب الروسي على القدرة على امتصاص هذه الأثقال، مع محاولة تدوير الزوايا إن أمكن، وتحويل الوضع السوري إلى أزمةٍ إنسانيةٍ عالمية، تستدعي إجراء تغيير في آلية التعاطي معها. أما النظام السوري، فلا يبدو أنه متقلّ بالأحمال السياسية والعسكرية، وإن كان مثقلا بالأعباء الاقتصادية، وسياساته الإجرامية في الداخل كفيلة بإبقاء الشعب في حالة سكون، مهما تعاظمت الأوضاع الاقتصادية عليه. سياسة تمرير المراحل التي برع فيها حافظ الأسد يستعيدها الأسد الابن اليوم، وقد لاحت في الأفق ثمار هذه السياسة: دولٌ كانت في الأمس القريب معادية للنظام، ثم أخذت مواقف محايدة، والولايات المتحدة تتفاوض مع إيران للعودة إلى الاتفاق النووي، مع ما يعنيه ذلك من انفراج سيشهده الاقتصاد الإيراني، سينعكس بالضرورة إيجابا على النظام السوري.

وأمام هذا الوضع، سيبقى كل طرف يعمل على تقوية أوراقه ما أمكن، والدخول في مكاسرة سياسية واقتصادية مع الطرف الآخر، إلى حين نضوج شروط الحل السياسي التي لا تبدو متوفرة في الأمدين، القريب والمتوسط.

(كاتب سوري)

> دخل الوضع السوري، منذ نهاية عام 2018، في حالة ستاتيكو استراتيجي

محنة المجتمع المدني في مصر... انتخابات الصحافيين نموذجاً

كارم يحيى

تسمح العلوم الاجتماعية باستخدام أداة بحثية، يطلق عليها «الملاحظة بالمشاركة»، وتعترف بأهليتها وجدواها العلمية، ومن هذا المنظور، يسعى كاتب هذا المقال، ومن موقع مرشّح خاسر في انتخابات نقيب الصحفيين المصريين (2 إبريل/نيسان الجاري) إلى أن تثري خبرة انخراطه المباشر الفاعل ملاحظات نقدية، ظلّ يدوّنها في كتب ودراسات موثقة ومقالات عن أحوال الصحافة في بلاده، ونقابة صحفييها، ما يزيد على ربع قرن، مع أمل يحدوه في الإبقاء على موضوعية هذه الملاحظات والانتقادات، مجاهداً النزوع إلى ذاتيةٍ قد تنتج عن تدافع المنافسة في هذه الانتخابات وما أحاط بها.

من دون التسليم بمبالغاتٍ تحتاج إلى تمحيص موضوعي ودقيق، من قبيل أنّ انتخابات نقابة الصحفيين بمثابة مقياس «تيرمومتر» ينبئ بتغيراتٍ وشيكةٍ في السياسة والسلطة، أو أنّها الأكثر نزاهة وديمقراطيةً في مصر، لا يمكن إلاّ النظر إلى ما جرى في النقابة في سياق عام، إذ يعيش المجتمع المدني حلقةً أكثر قسوةً من محنته الممتدة منذ إحكام التسلط العسكري البوليسي قبضته عام 1954. وهذا مع تغوّل سلطة الدولة الاستبدادية وتوحشها، وما يصحبها من ضعفٍ مقاومات المناعة ضد الفساد، وانخفاض سقف الحريات العامة، بما في ذلك حرية الصحافة وحق المواطن في المعرفة. ناهيك عن أزمة اقتصادية تعتصر اليوم ما تبقى للطبقة الوسطى من «السستر»، ويمن في ذلك الصحفيون الذين تموت مهنتهم، وتندر فرص العمل أمامهم، وتتهاوى دخولهم في مواجهة غلاء المعيشة وتدني الأجور أو أنعدامها جرّاء غياب الحرية والاستقلالية.

من الملاحظات الأبرز التي خرجتُ بها من الجولات والحوارات الانتخابية تفشّي اليأس والاحباط بين الصحفيين المصريين. وإذا انتقلنا من مربع «الملاحظة بالمشاركة» إلى تتبّع المعطيات الإحصائية، لتنبهنا إلى تزايد صعوبة اكتمال نصاب الجمعية العمومية لتجرى الانتخابات، وقد بدأت هذه الظاهرة على نحو لافت في مارس/آذار 2015، أي مع الانتخابات التي تلت الانقضاض على ثورة يناير (2011) وفرت الديمقراطية السياسية في صيف العام 2013. وهذا، بصرف النظر في الأصل، عن التشوهات والإخفاقات في هذا المسار بين 2011 و2013، فاعتباراً من 2015 أصبح من المستبعد انعقاد جمعية انتخابات الصحفيين المصريين بنسبة الخمسين في المائة، وانخفض سقف الطموح إلى استكمال نصاب الربع لاحقاً، ليس إلاّ.

في واقع الأمر، لم تكتمل جمعية 2021، وفي سابقة خطيرة، إلاّ بعد ما يزيد على الثلاث ساعات. وهذا بالتجاوز والمخالفة لقانون النقابة، وللموعد المحدد المضبوط في لائحتها الداخلية. وفي نهاية يوم الاقتراع، اتضح أنّ ما يزيد على 60 في المائة من الجمعية العمومية عزفوا عن المشاركة في التصويت. كما يفيد تتبّع المعطيات الإحصائية، مرة تلو أخرى، اكتشاف منحنى متراجع لأعداد المشاركين. ويقيناً، وبدرجة أكبر على مستوى النسبة، فإنّ انخفاض الحضور يأتي على عكس الزيادة في أعداد أعضاء النقابة، ففي انتخابات 2017 كان عدد المصوتين نحو 4800، انخفض في التالية 2019 إلى 4588، ثم إلى 3944 أخيراً. وإذا أضفنا ما كان ملحوظاً قبل اقتراع 2021، وفي يومه، من حشد المؤسسات الصحفية الكبرى والمملوكة للدولة بأساليب سلطوية إدارية عدة، بما في ذلك الحضور الجماعي في حافلات وكشوف الحضور والانصراف في يوم عطلة، لرجّحنا مدى تفشّي اليأس واللامبالاة بين أغلبية متنامية من الجمعية العمومية للصحفيين المصريين، مع الانخفاض المتعاظم في الثقة بالعملية الانتخابية وفرص التغيير عبر الصندوق. وهو أمر لا يخرج عن السياق العام الذي أصبحت تعانيه الانتخابات أو الاستفتاءات العامة كافة في مصر، اعتباراً من 2013 مقارنة بالعامين 2011 و2012. وثمة ما يقال أيضاً، وبالأصل، عن أحوال الجمعية العمومية للنقابة المصرية وتركيبتها، فالعديد من الصحفيين الممارسين بحق، خصوصاً في الصحافة الإلكترونية، خارج النقابة، بسبب شروط عضوية متخلفة، لا تواكب تطورات المهنة والصناعة، وغير عادلة، وترجح سلطة صاحب العمل على الشأن النقابي، وتتعنت مع الأكثر التزاماً بأخلاقيات الصحافة واعتداداً بكرامته الإنسانية، فيما يلتحق بالنقابة، منذ عشرات السنين، آخرون على خلاف المعايير المهنية، وتضاف إلى هذا اليأس الإفساد التي تعمل مفعولها بين أعداد متزايدة من الأعضاء وتقوض الأسس «النقابية» وأبجدياتها، وببساطة، بدلاً من النضال والعمل من أجل الحقوق الاقتصادية التي تتقدمها أجور كريمة عادلة وعلاقات عمل أكثر تقدماً والدفاع عن الحرية والمهنية، بترسخ استبدال «النقابة» بـ«كيان كمجمع مصالح لأفراد» يوفر، عبر العلاقات الشخصية غير المؤسسية، وفي الخفاء بين عضو المجلس وعضو الجمعية العمومية، اقتناص الخدمات المميزة، والممتلكات الريعية لإعادة الاتجار بها.

ومع انتخابات 2021، استمر مفعول آليات الفساد والإفساد، وانعكس على حجم الجدل حول الزيادة المرتقبة في «بدل التدريب والتكنولوجيا» مع موسم الانتخاب، ومن خلال «النقيب المحكوم»، وهو ما باتت تعتمد عليه أعداد متزايدة من أعضاء النقابة بوصفه مورداً أساسياً، وربما وحيداً، في ظلّ تفشّي البطالة وموت صناعة الصحافة، جراء الاختناق بالاستبداد والقمع. ولم يقف الأمر عند هذا الحد، بل تكشّف أيضاً التوسع في «القروض الحسنة» من دون فوائد، من غير إعلان قوائم للمستفيدين منها وشروطها وقواعدها.

كما أضيف إلى هذا كله، في سابقة جديدة، انتهاك قانون النقابة وحقوق أعضاء الجمعية في الاطلاع على التقرير العام والميزانية عامين متتاليين. ناهيك عن تجاهل (وانتهاك) ضمانات حياد المشرفين على الانتخابات، ونزاهتهم وشفافيتهم، وتوخّي عدم تضارب المصالح.

في سياقات كهذه، شقت القائمة السلطوية الأمنية طريقها بقوة إلى فوز لافت، متكئة على أقلية حضرت الجمعية العمومية وبصعوبة. وجاءت النتائج لتترجم، من جانب آخر، الحصاد المرّ لأخطاء ما يسمى «تيار الاستقلال» والذي هيمنت وتسلطت عليه «مجموعة من الناصريين السلطويين» قبلوا بافتراق فجّ غير مسبوق بين نقابة الصحفيين والسلطة التنفيذية، بعدما تعايشوا مع ملامح عدة لتقويض الاستقلالية وأسس العمل النقابي ونزاهة الانتخابات. كما تترجم النتائج الفشل في بناء تيار جديد يطابق شعارات الحرية والاستقلال والنقابية بالأفعال والفعالية، ويتقدّم بقائمة مرشحين علنية، نقيباً وأعضاء، وببرنامج مشترك، وكي تواجه تخلفاً مقيماً في أحوال المنافسة في انتخابات الصحفيين المصريين، والتي تتسيدها «الفردانية» لتنتهي، في الأغلب، إلى قوائم خفية تقوم على تحالفاتٍ غير مبدئية، وتوصم بالخيانات.

وهكذا أسفرت انتخابات 2021 عن ثلاث ظواهر منافية لأسس العمل النقابي، ولا تترجم زخم السخط في خطابات التواصل الاجتماعي على إغلاق نقابة الصحفيين المصريين أمام قضايا حرية الصحافة والصحفيين والمهنية، وحتى فضائها الداخلي في وجه أعضائها. وهذه الظواهر هي: استمرار موظف حكومي بدرجة نائب وزير، رئيس هيئة الاستعلامات، في مقعد النقيب، لمهنة يعترف الدستور والقوانين، بما في ذلك قانون النقابة، باستقلاليتها عن السلطة التنفيذية، وإن انخفضت الأصوات التي حصدها 854 صوتاً، من 2810 في مارس/آذار 2019 إلى 1965 هذه المرة، كذلك، فاز ثلاثة رؤساء تحرير لصحف مملوكة للدولة من إجمالي ستة أعضاء مجلس جرى انتخابهم بخلاف النقيب. وعلى هذا النحو، تتسع سطوة سلطة الثواب والعقاب، ومعها تضارب المصالح ونفوذ ممثلي الملكية داخل مجلس نقابة الصحفيين، من اثنين في انتخابات 2019 وأربعة مع نهاية ولاية هذا المجلس إلى خمسة، في سابقة جديدة مع انتخابات 2021. أيضاً، أبقت النتائج على أربعة من إجمالي سبعة (نقيباً وستة أعضاء) كانوا في المجلس السابق... ولعلّ في هذه الملاحظات على انتخابات نقابة الصحفيين ونتائجها ما يدعو إلى مزيد من تأمل محنة المجتمع المدني في مصر اليوم.

(كاتب وصحافي مصري)

> شقت القائمة السلطوية الأمنية طريقها بقوة إلى فوز لافت، متكئة على أقلية حضرت الجمعية العمومية

مائدة عامرة للمفاوضات

حسام كنفاني

مع دوران عجلة التفاوض الأميركي الإيراني، غير المباشر حالياً والذي سيتحول إلى مباشر مع مرور الوقت، يمكن تخيل شكل مائدة التفاوض التي ستكون عامرة بالكثير من القضايا العالقة بين الطرفين، والتي لن تقف عند حدود البرنامج النووي الإيراني، بل لعل الأخير قد لا يكون إلا مجرد مقبلات، قبل الانتقال إلى الوجبات الرئيسية الموجودة على الطاولة، والمتعلقة بشكل أساسي بأمن الخليج بشكل عام، ومنطقة الشرق الأوسط بشكل خاص.

الحديث العام اليوم في ملف المفاوضات هو عن البرنامج النووي الإيراني وخرق طهران للاتفاق المبرم مع دول 5+1، والانسحاب الأميركي في عهد دونالد ترامب منه، وما تبع ذلك من عقوبات أرهقت الجمهورية الإسلامية، وهي لا تزال تعاني منها حتى اليوم. غ

آراء

في تجارب الأسرى الفلسطينيين... منصور الشحاتيت مثلاً

عصمت منصور

فجّرت قضية الأسير الفلسطيني منصور الشحاتيت، الذي تحرّر في بداية إبريل/ نيسان الحالي، بعد 17 عاماً في الأسر في سجون الاحتلال الإسرائيلي، أمضى معظمها في العزل الانفرادي، موجةً من الاستهجان والصدمة والتعاطف، سرعان ما تحولت إلى حالة من الغضب، بسبب الكشف عن الأسباب التي أوصلته إلى حالة مأساوية (نفسياً وجسدياً)، وصلت إلى مستوى من التردّي، إلى درجة أنّه لم يعد قادراً على التعرف على والدته التي أفنت عمرها في انتظار عودته إليها.

وجاء الانتقال الحادّ من حالة التعاطف إلى الغضب والسخط، بعد نشر تقارير عن الأسباب التي أوصلت الشحاتيت إلى هذا الحال، ناسبةً إلى حركة «حماس» وقائدها في غزة يحيى السنوار، المسؤولية عما آل إليه الشحاتيت، بعد الاعتداء عليه وطرده من أقسام الأسرى إلى أقسام العزل.

في ظلّ أجواء الانتخابات والتنافس الشديد بين جمهور الحركتين الكبيرتين «فتح» و«حماس»، تحولت القضية من مأساةٍ، يتحمّل مسؤوليتها الاحتلال أولاً، إلى مادة للدعاية الانتخابية وتسجيل النقاط والمناكفة، وهو ما أثار ردود فعل لا تقلّ سخطاً على الحركتين، واتهامهما بالاستهتار وتسخير كلّ شيء، بما في ذلك مأساة الأسرى، بغرض خدمة أجنداتهما الانتخابية، وكسب مقعد هنا أو مقعد هناك.

سارع الرئيس الفلسطيني محمود عباس، إلى تبنّي علاج الشحاتيت، وتطوع التلفزيون الفلسطيني الرسمي، في تضخيم الخبر، والذهاب إلى منزل الأسير المفرج عنه، وأظهره بصورة تتنافى مع أبجديات العمل الصحافي وأخلاقياته، بهدف انتزاع شكر من الأسير الذي لا يعي ما يدور من حوله، ليصبّ في رصيد الرئيس، الذي وضع نفسه في موقف محرج، وجرّ عليه موجة من التهكم والانتقادات من الناشطين على شبكات التواصل، بحكم أنّ من مسؤولية الدولة أن ترعى الأسير، وتتكفل بعلاجه، فالأمر لا يحتاج «مكرمة» خاصة.

الجزئية المتعلقة بسبب وصول منصور الشحاتيت إلى هذه الحالة، وبعيداً عن الاستخدام المقيت للقضية انتخابياً وإعلامياً، وتحويلها إلى مادة للمناكفة السياسية والتراشق، فتحت نافذة صغيرة للاطلاع على السلوك الداخلي للأسرى الفلسطينيين في سجون الاحتلال، وتجربتهم الطويلة التي لا تخلو من الأخطاء، والتي دفع بسببها بعض الأسرى أثماناً باهظة.

إلى جانب الصفحة المشرقة والمضيئة والحافلة بالتضحيات التي جسّدها الأسرى الفلسطينيون داخل سجون الاحتلال، عبر تجربةٍ ربما تعتبر الأطول والأكثر غزارة في تاريخ حركات التحرّر في العالم، هناك جانب مظلم وأخطاء يجب الاعتراف بها، ومنها طرد الحالات التي يشتبه بتعاملها مع الاحتلال خارج الأقسام، أو النبذ الاجتماعي، أو اللجوء إلى أساليب العقاب الجسدي والردع.

صحيحٌ أنّ هذه الأساليب قديمة نسبياً، وقد تخلت عنها بشكل كبير فصائل منظمة التحرير أولاً، ولاحقاً حركة «حماس» التي تعد تجربتها أحدث من فصائل المنظمة، كما أنّ ظروف الاعتقال والحرب اليومية التي يخوضها الأسرى مع إدارة السجون الإسرائيلية لا تترك لهم الترف في الاختيار، إلا أن الصمت عنها ومداراتها وعدم الجرأة الكافية في فتحها والحديث عنها بشكل علني، خشية أن تشوّه صورة الأسرى وتنتقص منها ومن مكانتهم وتجربتهم، أو لئلا يُفهم من هذا إعفاء للاحتلال وسلطات سجونه من المسؤولية عن كل ما يتعرّض له الأسير، ما قد يحرم الفلسطينيين، ثائرين ومجتمعاً، من التمكّن من تملك رواية حقيقية كاملة لتجربة الأسرى، بسلبياتها وإيجابياتها، وهو ما سيبرّر الانتقائية ويباركها بتواطؤ من الأطراف كافة (حتى من الضحايا أنفسهم) التي تتصرّف وكأنها شريكة في السرّ، وهو ما سيجعلنا عرضةً دوماً للصدمة مع كلّ حالة تكشف مصادفةً، وسيملك الاحتلال أداةً يمكنه من خلالها ابتزاز الفلسطينيين، والطعن في روايتهم وتشويهها والتشكيك بها.

يذكّر هذا السلوك وحالة التستر على الأخطاء بتجربة الانتفاضتين، الأولى والثانية، والحروب التي كانت تشنّ على غزة، وكيف يصرّ الفلسطينيون على

> المطلوب اليوم التعالي عن التنافس الحزبي والنظرة الضيقة والانتهازية في الطرح، والتحلّي بالجرأة في الاعتراف بالأخطاء

صياغة روايتهم بطهرانية لا تتفق مع صفات البشر وطبيعة الحياة. والخشية الحقيقية من وراء الإصرار على هذه الطريقة في التفكير، والعدائية تجاه النقد وفضح الأخطاء وعدم الجهر بها، هي بالضبط ما بات الفلسطينيون يواجهونه اليوم، وما تجلى في قضية الأسير الشحاتيت، استبدال الجرأة في التصدّي للأخطاء الفردية والجماعية، وفق معايير قيمية وأخلاقية متسقة وإنسانية، بهدف التخلص منها، وأخذ العبر اللازمة بموضوعية وحزم، بأساليب المناكفة والتصيّد، وإلقاء اللوم على الآخر، بغرض الإحراج السياسي وتراشق الاتهامات والشيطنة.

المطلوب اليوم هو التعالي عن التنافس الحزبي والنظرة الضيقة والانتهازية في الطرح، والتحلّي بالجرأة في الاعتراف بالأخطاء والاستفادة منها لضمان عدم تكرارها، لأنّ التواطؤ من خلال الصمت سيعني استمرارها وتركها مثل ندوب على جسد شعب فلسطين، وتجربته الفَريدة التي لا يمكن أن تكون كاملة وخالية من الأخطاء التي قد تصل إلى مستوى الجرائم.

أما عن مسؤولية الاحتلال، وشمّاعة أنّ اعتراف الفلسطينيين بأخطائهم قد يحرف الأنظار عن ممارساته وانتهاكاته، فلا يعدو أن يكون هذا الطرح تسكيناً للضمير والوجدان، وتبريراً سطحياً وثغرة في روايتهم وممارساتهم، ضررها أكبر من ضرر الدعاية المغرضة التي قد يلجأ إليها الاحتلال، والذي هو بحدّ ذاته جريمة، حتى لو وزع على شعب فلسطين الورد كلّ يوم، فالفلسطينيون هم الضحية وأصحاب الحق والتجسيد الحقيقي لكلّ القيم الإنسانية النبيلة، حتى وهم يخطئون ويصيبون.

ختاماً، ربما يكون الاعتراف بهذه الأخطاء أحد أكبر البراهين على إنسانيتنا - نحن الفلسطينيين - والتي تعتبر المحرك الأساس لنا للسعي والتضحية، ودفع كلّ هذا الثمن من أجل الحرية والكرامة.

(كاتب وأسير فلسطيني سابق)

مخارج الجمود السياسي في لبنان

بشار نرش

في ظل الصدام العلني غير المسبوق بين الرئاستين، الأولى والثالثة، في لبنان، بات ملف تأليف الحكومة اللبنانية يدور في حلقة مفرغة بعد انسداد الأفق السياسي في العلاقة بين رئيس الجمهورية، ميشال عون، ومعه صهره رئيس التيار الوطني الحر، النائب جبران باسيل، وبين الرئيس المكلف بتشكيل الحكومة سعد الحريري. وفي الوقت الذي لا يبدو فيه أي توجّه خارجي إلى العمل على إيجاد مخارج حقيقية للجمود السياسي في لبنان، باستثناء الحراك الفرنسي الذي طرح، بعد انفجار مرفأ بيروت في أغسطس / آب 2020، مبادرة تقضي بتشكيل «حكومة مَهمّة» في لبنان، بعيداً عن منطق المحاصصة القائم، تدور الخيارات المطروحة داخلياً لإيجاد مخارج لإنقاذ لبنان من حالة الجمود السياسي السائد منذ ثمانية أشهر في أربعة طروحات أساسية:

الأول، اعتذار الرئيس المكلف سعد الحريري عن تأليف الحكومة، وقد طرح الرئيس عون هذا الأمر، في إطلالته التلفزيونية في 17 الشهر الماضي (مارس/ آذار)، وطلب فيها من الحريري فسح المجال لغيره في تأليف الحكومة، إذا وجد نفسه في عجز عن ترؤس حكومة إنقاذ وطني. كما طرحته أطراف حليفة للرئيس عون التي طالبت بسحب تكليف الحريري بتأليف الحكومة عن طريق مجلس النواب، بموجب رسالة موجّهة من رئيس الجمهورية إلى المجلس النيابي، لتكليف شخص آخر بهذه المهمة.

هذا الطرح الذي يتداوله الرئيس عون والتيار الوطني الحر، وبعض القوى الحليفة له، مستبعد ومرفوض من الحريري نفسه الذي يستند إلى تسمية الأكثرية النيابية بالاستشارات الملزمة لتشكيل «حكومة مهمة» بناءً على المبادرة الفرنسية، إلى جانب الدعم الإقليمي والدولي لتسميته، كما أنّ الدستور اللبناني والميثاق الوطني لا يُلزمان الرئيس المكلف بالاستقالة، أو بمهلة معينة لتشكيل الحكومة.

الطرح الثاني استقالة رئيس الجمهورية، حيث طرح هذا الموضوع سعد الحريري وفقاً لمعادلة «الاعتذار مقابل الاستقالة»، رداً على طرح الرئيس عون الذي طلب من الحريري الاعتذار والاستقالة في حال عجزه عن تأليف الحكومة، كما طرحَته بعض القوى السياسية اللبنانية، كسمير جعجع وأحزاب متحالفة مع تيار المستقبل التي دعت إلى إسقاط الرئيس اللبناني، من خلال دفعه إلى الاستقالة تحت ضغط سياسي يترافق مع ضغط شعبي في الشارع.

هذا الطرح كسابقه لا يمكن تحقيقه لأسباب عديدة، أهمها غياب الغطاء المسيحي الذي لا يمكن التحرّك من دونه، إلى جانب ما يمكن أن ينجم عنه من انفجار أمني قد يتطوّر إلى حرب أهلية، خصوصاً في غياب هذا الغطاء. كما أن من المستبعد أن يلجأ الرئيس عون إلى الاستقالة طوعاً، وهو الذي يتعامل مع لبنان وأزماته بعقليّة الحزب، لا بمفهوم الدولة، فهو أقرب ما يكون إلى رئيس حزب منه رئيس دولة، لذا يستمر في قتاله على الحصص الحكومية المرجّحة وتوزيع الوزارات، من دون تقديم أي تنازلات، طالما ظلت العقوبات على صهره جبران باسيل الذي يقاتل عون ليكون خليفته في سدّة الرئاسة العام المقبل.

الطرح الثالث، تفعيل حكومة تصريف الأعمال التي يرأسها حسان دياب الذي قدّم استقالته عقب انفجار مرفأ بيروت في أغسطس/ آب 2020. ويصطدم هذا الطرح الذي تدفع به بعض القوى المناوئة لسعد الحريري، والقريبة من الرئيس عون، برفض

> تلويح فرنسي بزيادة الضغوط على القوى السياسية إلى حد فرض عقوبات أوروبية

حسّان دياب الذي لا يزال يرفض تفعيل دور الحكومة المستقيلة من دون الحصول على تغطيةٍ من المجلس النيابي الذي ردّ رئيسه نبيه بري على دعوة دياب إلى تفسير القانون لجهة تصريف الأعمال، بالقول: «الدستور واضح في ما يخص تصريف الأعمال بالنطاق الضيق، ولا يحتاج إلى تفسير، وهو تسيير الأمور الضرورية التي تفيد الشعب، أو تدفع الضرر».

الطرح الرابع، الدعوة إلى انتخابات برلمانية مبكرة، تعيد تكوين السلطة، وهي أحد مطالب الشارع اللبناني المنتفض ضد القوى السياسية والسلطة الحاكمة بعد انتفاضة تشرين (2019) إلا أن هذا الطرح مرفوض من الكتل النيابية الكبيرة التي تقاتل من أجل زيادة حصتها وتأثيرها في البازار السياسي الذي يُغرق لبنان في جمود سياسي وأزمة مالية واقتصادية خانقة، هي الأسوأ في تاريخه.

في ضوء ما سبق من طروحات داخلية، وإزاء هذه الأولويات والأهداف المتباينة والمتناقضة للفرقاء اللبنانيين، وعدم استعدادهم لتقديم تنازلات لبعضهم بعضا يبقى التلويح الفرنسي بزيادة الضغوط على القوى السياسية اللبنانية، والتي قد تصل إلى حد فرض عقوبات أوروبية بحق الفرقاء الذين يعطّلون تشكيل الحكومة، هو الطرح الأكمل الذي قد يدفع هؤلاء الفرقاء إلى تقديم التنازلات للخروج من الوضع الحالي، ووضع الأمور على طريق الحل، من خلال تشكيل «حكومة مهمّة» تتكوّن من اختصاصيين قادرين على استعادة الثقة على الصعيدين، المحلي والدولي.

(كاتب سوري)

الرئيس المنتخب وحيداً في قصر قرطاج

محمد ديبو

يكشف التأمل في عمق الأزمة القائمة في تونس اليوم بين الرئيس التونسي، قيس سعيّد، ورئيس الحكومة، هشام المشيشي، أن الأزمة الحالية ليست إلا نتاج أزمات متراكبة ومتداخلة ومحجوبة تحت سطح الأزمة الظاهرة اليوم. يعود جذر الأزمة القائمة (وكل أزمة أخرى) في تونس اليوم إلى المسألة الاقتصادية الاجتماعية التي لم تجد حلولا جذرية أو حتى مقبولة لها في تونس الجديدة، ما يجعل قطار الانتقال الديمقراطي يسير على قدم واحدة، فيما قدمه الثانية لا تتحرك من مكانها. تشكل القدم الأولى المتحرّكة الإنجاز الكبير الذي حققه التونسيون، بالانتقال من زمن الاستبداد إلى زمن الديمقراطية عبر خطوات حقيقية، لا يمكن لأحد نكرانها، تمثلت في حرية الرأي والإعلام والأحزاب والانتخابات وتداول السلطة، والأخير تجسّد عمليا في تداول مؤسستي الرئاسة ومجلس الوزراء، وحل جميع الخلافات عبر المؤسسات الدستورية والحوار (رغم تعثر الحوار أخيرا)، وأحيانا الشارع الذي لم تتوقف احتجاجاته، وهذا متوقع وصحّي، إذ يجب أن يبقى الشارع حاضرا بشكل دائم، طالما أنه يحتج سلميا، وفي إطار الشرعية الديمقراطية والدستورية. أما القدم الثانية، فلا تزال تراوح مكانها وتعاني من عجز واضح، ونعني بها شحّ رغيف الخبز وندرة فرص العمل وتأمين شروط العيش الكريم (تعليم، تأمين صحي..). وهذا ما يجعل الانتقال الديمقراطي في تونس ناقصا، إذ تؤدي المشكلات العالقة دور كوابح تعيق التقدم بما يضغط على القدم الأولى (المسار السياسي)، ويحدّ من تقدّمها، وبما شكّل مع الزمن أزمة مستدامة، زادتها ظروف كورونا تعقيدا ورسوخا، وبحيث أصبحت الأزمة إياها مؤلدة أزمات أخرى: الإرهاب، الاحتجاج الدائم، الاضطرار لاستخدام القمع أحيانا، انحطاط السياسة، الشعبوية التي يجسّدها قيس سعيد، وهذه محور المقال.

في حقيقة الأمر، وجود الرئيس قيس سعيد في قصر قرطاج هو نتاج هذه الأزمة، فالرجل لم يصل إلى الرئاسة لأنه مرشح أحد الأحزاب، أو ممثل لقوة سياسية لها وزنها في الشارع، أو حتى لأنه صاحب مشروع تغييري واضح ومحدّد الملامح وقابل للحياة. لقد جاء في لحظة، تكاثفت واجتمعت بين طياتها عدة أمور، منها: وصول يأس الشارع إلى درجات غير مسبوقة في اليأس من انعكاس التغيير السياسي إيجابا على لقمة عيشهم، انحطاط الأحزاب السياسية وانشغالها بالصراع على السلطة، من دون أن يكون لدى أي منها حل واقعي للمسألة الاقتصادية والاجتماعية مع علو كعب الصراعات الفكرية (علمانية/ إسلامية) والسياسية (المحاور الإقليمية) على قضايا الناس الآنية والمهمة، ارتباك في مسألة المحاسبة والعدالة لأنصار النظام القديم والفاسدين، عدم قدرة على المضي في مكافحة الفساد إلى أبعاد جذرية تفتح أملا للتونسيين..

هنا وسط هذا اليأس، تقدّم قيس سعيد، بخطاباته التي تصوّب سهامها على الأحزاب السياسية، ونظافة يده عن التلوّث بالفساد، والحديث بلغةٍ تستثير عواطف الناس، فحاكى غضب شرائح كثيرة يئست من إمكانية إحداث أي تغيير على يد النخبة الحاكمة لتونس بعد الثورة، من دون أن تنتبه إلى أن الرئيس الجديد لا يحمل أي مشروع تغيير حقيقي بين يديه أصلا، فكان تصويتها له عقابيا للأحزاب، أكثر من كونه في العمق تصويتاً له. تصويت يحمل بين طياته أملا لا واقعيا بإمكانية تحقق «السحر/ المعجزة» على يده، من دون أن يدركوا أن لا مكان للمعجزات في السياسة. وهذا ما حصل، فما إن حط الرئيس في قصر قرطاج، حتى تبيّن للجميع أنّ قدرته على تحقيق ما وعد به شبه مستحيلة، لأنه منذ ترشيح نفسه للرئاسة لم يكن يفعل إلا تصويب المسدس على قدميه، وعلى قدمي العملية السياسية في تونس.

إذ، على الرغم من أنه لا شك (أو هكذا يظهر على الأقل) في نبل نيات الرئيس، وسعيه، وفق مفهومه وفكره، إلى أن يحقق للشعب التونسي ما وعد به، إلا أنه لا يملك من الأدوات أي شيء لتحقيق ذلك، فلا حزب يدعمه بشكل واضح، كما أن قوى الدولة ومؤسساتها ليست بين يديه، وليس لدى الجماهير التي انتخبته قوة فاعلة ومنظمة، وهذا لا يمكن أن يحصل ما دام لا يقوم إلا برجم وشيطنة

> وصل قيس سعيد إلى لحظة لم يعد يثق فيها بأحد ولا أحد يثق به واصطفاف الذين يناصرونه إلى جانبه هو اصطفاف الضرورة

العملية السياسية التي أوصلته أساسا إلى سدة الرئاسة! فكيف يحقق التغيير الذي يعد به إذن؟ حين يقول، مرارا وتكرارا، إنه لا يثق بالأحزاب، وأنه ضدها أو غير هذا من الكلام الشعبوي، يتجاهل أن اللعبة السياسية والديمقراطية لا تكون أساسا من دون الأحزاب التي تقدّم مرشحيها للبرلمان، لتبدأ الممارسة الواقعية للسياسة في أروقة البرلمان بين السلطة التنفيذية والمعارضة التي قد تصبح حاكمة في الانتخابات المقبلة. مشكلة قيس سعيد أنه يحكم باسم الديمقراطية ويطالب بها، في حين أنه لا يفعل إلا التصويب لتعرية جذورها الهشة، إلى أن وصل إلى لحظةٍ لم يعد يثق فيها بأحد ولا أحد يثق به (إذ كيف تثق بمن يقول علنا أنه ضد وجودك؟). حتى الذين يناصرونه في هذه المعركة أو تلك، فإن اصطفافهم إلى جانبه هو اصطفاف الضرورة، كما كان انتخاب الشارع له هو انتخاب الضرورة الكيدية واليأس من الأحزاب.

وبعيدا عن مسألة قيس سعيد، تنتقل تونس اليوم من تحول المسألة الاقتصادية الاجتماعية من مسألة قابلة للحل إلى مسألة مستعصية، وهنا الخطر الأكبر، لأن هذا، وفي ظل سعي المحيط الإقليمي إلى إحباط التجربة التونسية وتقاعس الاتحاد الأوروبي والمجتمع الدولي عن تقديم الدعم الاقتصادي لرفد التجربة الديمقراطية وإنجاحها، سيؤدي بالتدريج إلى «كفر» الناس بالديمقراطية العاجزة عن إطعامهم وتأمين الكرامة لهم ولعوائلهم، بما يفسح المجال لظهور الشعبويات والراديكاليات التي لا تعمل إلا على تعميق الأزمة التي يشكّل وصول قيس سعيد إلى سدة الرئاسة نتيجة لها، وهو لا يفعل بممارسته (وإن افترضنا حسن نية) إلا تقويض أركانها، لأن إفراغ الساحة من أحزابها من دون تحفيز ولادة بدائل سياسية أو تنظيمات جديدة أو أحزاب جديدة، لا يعني إلا توسيع الفراغ الذي «قد» يمهّد للمجهول الذي نأمل ألا تقترب منه تونس أبدا. ولكن الآمال وحدها لا تكفي.

(صحافي سوري من أسرة العربي الجديد)

العربي الجديد
www.alaraby.co.uk
تصدر عن شركة فضاءات ميديا ليميتد
(Fadaat Media Ltd)

نائب رئيس التحرير **حسام كنفاني** ■ مدير التحرير **ارنست خوري**
■ المدير الفني **إميل منعم** ■ السياسة **جمانة فرحات** ■ الاقتصاد **مصطفى عبد السلام** ■ الثقافة **نجوان درويش** ■ منوعات **ليال حداد** ■ الرأي **معن البياري** ■ المجتمع **يوسف حاج علي** ■ الرياضة **نبيل التليلي** ■ تحقيقات **محمد عزام** ■ مراسلون **نزار قنديل**

المكاتب
■ المكتب الرئيسي، **لندن**
Unit5, Central Park, Central Way, London, NW 10 7FY
Tel: 00442071480366
■ مكتب **الدوحة**
الدوحة ـ الدفنة ـ برج الفردان ـ الطابق العاشر ـ
هاتف: 0097440190600

■ مكتب **بيروت**
بيروت ـ الجميزة ـ شارع باستور ـ بناية west end 33
هاتف: 009611442047 - 009611567794
■ البريد الإلكتروني: Email: info@alaraby.co.uk
■ للاشتراكات: alaraby.co.uk/subscriptions
هاتف: +97440190635 جوال: +97450059977
■ للإعلانات: alaraby.co.uk/ads